قياس مساهمة تطور التمويل الإسلامي في توسيع نطاق الشمول المالي "دراسة قياسية لعينة من دول المجلس التعاون الخليجي خلال فترة 2011-2022"

Measuring the Contribution of Islamic Finance Development in Expanding Financial Inclusion "Economitrics Study of a Sample of Gulf Cooperation Council Countries during the period 2011-2022"

مسكيني آنس[1*]، مناد بولنوار إلياس زكرياء[2]

[1] مخبر استراتيجية تنمية القطاع الفلاحي والسياحي، جامعة عين تموشنت (الجزائر)، anes.meskini@univ-temouchent.edu.dz

[2] خبر استراتيجية تنمية القطاع الفلاحي والسياحي، جامعة عين تموشنت (الجزائر)، ilias.mennad@univ-temouchent.edu.dz

تاريخ الاستلام: 2024/10/25؛ تاريخ القبول: 2024/11/30؛ تاريخ النشر: 2024/12/23؛

ملخص:

جاءت هذه الدراسة لتوضيح مدى مساهمة تطور التمويل الإسلامي على الشمول المالي وهذا لعينة من دول مجلس التعاون الخليجي (السعودية، الكويت، وقطر) خلال فترة 2011-2022، بحيث قمنا بتقسم الدراسة إلى ثلاثة محاور رئيسية، إذ خصصنا المحور الأول لتحليل تطور مؤشرات التمويل الإسلامي، وقمنا من خلال المحور الثاني بعرض مفهوم الشمول المالي وأهميته، أما المحور الثالث فكان عبارة عن دراسة قياسية لأثر التمويل الإسلامي على الشمول المالي لدول عينة الدراسة، بحيث استخدمنا مؤشر تطور التمويل الإسلامي كمتغير مستقل، بالإضافة إلى إدراج مؤشر العولمة المالية الفعلي كمتغير وسيط، في حين استخدمنا كل من مؤشر عدد الصراف الآلي ومؤشر عدد فروع البنوك التجارية كمتغيرات تابعة (متغيرات الشمول المالي)، وبعد إجراء الاختبارات المتعلقة بنموذج بانل تبين لنا أن هناك علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة، ونتيجة هذه الاختبارات سمحت لنا باستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا (FMOLS).

وتوصلت الدراسة إلى أن مؤشر تطور التمويل الإسلامي له تأثير إيجابي على مؤشر عدد الصراف الآلي، في حين لا يوجد أي أثر لمؤشر تطور التمويل الإسلامي على مؤشر عدد فروع البنوك التجارية، وأوصت الدراسة بضرورة توعية أفراد المجتمع بمزايا التمويل الإسلامي وكذا الشمول المالي.

الكلمات المفتاحية :تطور تمويل إسلامي ؛ شمول مالي؛ دول مجلس تعاون خليجي ؛ بيانات بانل.

تصنيف JEL: Z12 ؛ G2؛ C33.

Abstract:

This study aims to elucidate the extent to which the development of Islamic finance has contributed to financial inclusion in a sample of Gulf Cooperation Council countries (Saudi Arabia, Kuwait, and Qatar) during the period 2011-2022. The study is divided into three main axes: the first axis is dedicated to analyzing the development of Islamic finance indicators, the second axis presents the concept of financial inclusion and its importance, and the third axis is a quantitative study of the impact of Islamic finance on financial inclusion in the study sample countries. We used the Islamic finance development index as an independent variable, in addition to including the actual financial globalization index as a mediating variable, while using both the number of ATMs and the number of commercial bank branches as dependent variables (financial inclusion variables). After conducting tests related to the panel model, we found that there is a long-term relationship between the independent and dependent variables. As a result of these tests, we used the Fully Modified Ordinary Least Squares method (FMOLS).

The study found that the Islamic finance development index has a positive impact on the number of ATMs, while there was no significant impact of the Islamic finance development index on the number of commercial bank branches. The study recommended raising public awareness about the benefits of Islamic finance and financial inclusion.

Keywords:*Development of Islamic Finance; Financial Inclusion;GCC Countries; Panel Data.*

Jel Classification Codes : *Z12 ; G2 ; C33.*

*مسكيني آنس.

مقدّمة:

يعاني ملايين الأشخاص حول العالم من نقص الوصول إلى الخدمات المالية الأساسية، مما يحد من قدرتهم على المشاركة في النشاط الاقتصادي وتحسين مستوى معيشتهم. تتفاقم هذه المشكلة في الدول النامية، حيث تواجه شرائح واسعة من المجتمع، خاصة النساء والشباب، صعوبات في الحصول على القروض والمدخرات والتحويلات المالية.

وأثبت التمويل الاسلامي نجاعته وفعاليته، وهذا نظرا للخصائص الذي يتمتع بها هذا النوع من التمويل، سواء من ناحية انخفاض المخاطرة مقارنة بالتمويل التقليدي، أو من ناحية العدالة في توزيع الدخل، ولهذا نجد العديد من الدول غير اسلامية على غرار الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، واليابان تخطط لانتهاج تطبيق آليات وأدوات التمويل الاسلامي، وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على كفاءة التمويل الاسلامي، إلا أن هذا النوع من التمويل تحكمه ضوابط نصت عليها الشريعة الاسلامية، وبخصوص الدول المنتهجة لهذا التمويل وفق أحكامه، فنجد دول المجلس التعاون الخليجي (GCC) التي تلعب دورا رياديا، ناهيك عن ماليزيا واندونيسيا والتي كانتا من الدول السباقة في انتهاج التمويل الإسلامي، ومن هذا الطرح نقوم بصياغة الإشكالية الرئيسية والمتمثلة في السؤال المحوري التالي:

كيف ساهم تطور التمويل الإسلامي في توسيع نطاق الشمول المالي في دول عينة الدراسة خلال العقد الماضي؟

لتعميق فهمنا لهذا الموضوع والإجابة على السؤال الرئيسي، كان من الضروري طرح مجموعة من التساؤلات الأساسية، من بينها:

- ✓ ما هو الوضع الحالي لتطور التمويل الاسلامي في مختلف أنحاء العالم؟
- ✓ هل هناك علاقة بين تطور التمويل الاسلامي وزيادة الشمول المالي؟ وإذا كانت الإجابة بنعم، فما طبيعة هذه العلاقة؟ هل هي إيجابية أم سلبية؟

فرضياتالدراسة:

نظراً للتوجهات الدينية والثقافية للمجتمعات الإسلامية في دول العينة الدراسة، والتي قد تجعلها أكثر استقبالاً للمنتجات المالية المتوافقة مع الشريعة، يمكن القول أن:

- ✓ هناك علاقة بين مؤشر تطور التمويل الإسلامي ومؤشر الشمول المالي في دول عينة الدراسة.
- ✓ يؤدي ارتفاع مؤشر تطور التمويل الإسلامي إلى زيادة مؤشر الشمول المالي في دول اعينة الدراسة.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع وتطور التمويل الاسلامي في عينة من دول مجلس التعاون الخليجي (السعودية، الكويت، وقطر) وهذا خلال الفترة من 2011 إلى 2022، وذلك من خلال استخدام المنهج الوصفي لدراسة الأبحاث السابقة والتقارير الصادرة عن المؤسسات المالية. بالإضافة إلى ذلك، تسعى الدراسة إلى قياس الأثر الكمي لتطور التمويل الإسلامي في توسيع نطاق الشمول المالي في هذه الدول، وذلك باستخدام نموذج بانل.

محاور الدراسة:

- ✓ عرض مؤشرات تطور التمويل الإسلامي في العالم.
- ✓ الشمول المالي ودوره في الاقتصاد.
- ✓ قياس مساهمة تطور التمويل الاسلامي على الشمول المالي خلال فترة 2011-2022 لعينة من دول مجلس التعاون الخليجي (السعودية، الكويت، وقطر).

الدراسات السابقة:

أثارت العلاقة بين التمويل الإسلامي والشمول المالي اهتمام العديد من الباحثين. وهناك دراستان بارزتان في هذا المجال هما دراسة (الجويني و قندوز ، **2021**)والتي ركزت على تأثير التمويل الإسلامي على الشمول المالي في 16 دولة عربية خلال الفترة من 2011 إلى 2019. واستنتجت الدراسة وجود علاقة إيجابية بين التمويل الإسلامي وانتشار أجهزة الصراف الآلي، بينما لم تجد دليلاً على تأثيره على انتشار الفروع البنكية.

من جهتها، تناولت دراسة **(Priyonggo & Yeny , 2018)**علاقة أوسع بين تطوير التمويل الإسلامي والشمول المالي في 29 دولة إسلامية. وعلى عكس الدراسة الأولى، أشارت نتائج هذه الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين المتغيرين.

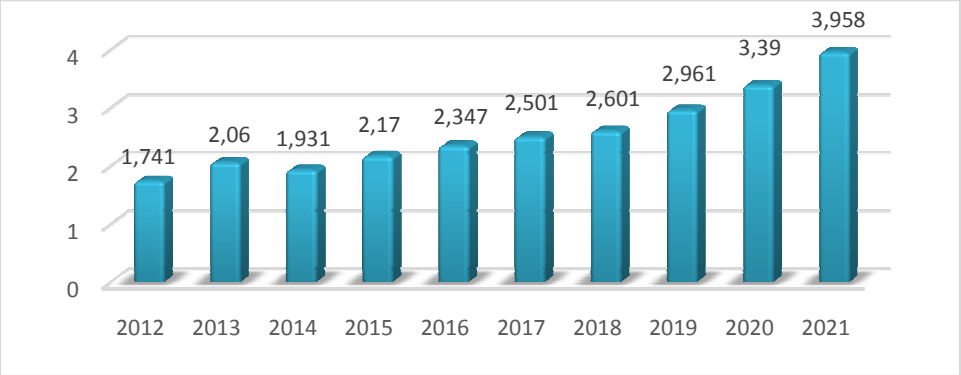
مقارنة هاتين الدراستين تكشف عن اختلافات في النتائج، والتي يمكن تفسيرها باختلاف العينات المستخدمة والمنهجية المتبعة. ومع ذلك، تشير هاتان الدراستان إلى تعقيد العلاقة بين التمويل الإسلامي والشمول المالي، وتؤكدان الحاجة إلى مزيد من البحث لتعميق فهم هذه العلاقة وتحديد العوامل المؤثرة فيها.

المحور الأول:عرض مؤشرات تطور التمويل الإسلامي في العالم

التمويل الإسلامي يلعب دورًا متزايد الأهمية في الاقتصاد العالمي، حيث يقدم نموذجا أخلاقيا للاستثمار، ويساهم في تعزيز الاستقرار المالي وتنمية المجتمعات، كما أصبح التمويل الإسلامي جسرا بين الحضارة الإسلامية والاقتصاد العالمي، حيث يقدم نموذجا اقتصاديا قائما على القيم الأخلاقية، ويساهم في دمج الاقتصادات الإسلامية في الاقتصاد العالمي**(Yingmei , 2018, p. 157)**.

الشكل رقم (01): تطورات أصول المالية الإسلامية في العالم للفترة 2012-2021

(الوحدة: تريليون دولار أمريكي)



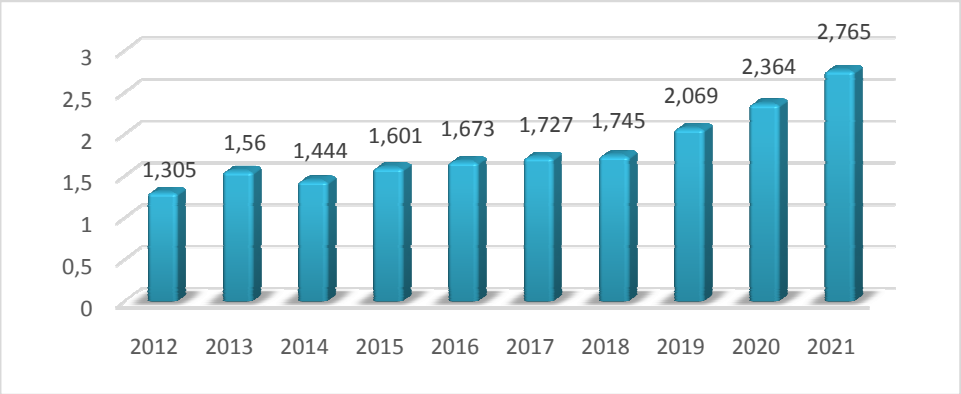
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على

(ISLAMIC FINANCE DEVELOPMENT REPORT, 2022, p. 8)

(ISLAMIC FINANCE DEVELOPMENT REPORT, 2017, p. 11)

يشهد قطاع التمويل الإسلامي نموًا متسارعًا على مستوى العالم، حيث ارتفعت أصوله بنسبة 127% خلال الفترة من 2012 إلى 2021، لتصل إلى 3.958 تريليون دولار أمريكي. وتتركز أغلبية هذه الأصول في دول مجلس التعاون الخليجي التي تعد رائدة في مجال التمويل الإسلامي، حيث تمتلك 41% من إجمالي الأصول العالمية. وتأتي دول شرق آسيا وشمال إفريقيا في المرتبة الثانية، بقيادة إيران التي تحتل المركز الأول عالميًا في هذا المجال. وتشمل الأصول الرئيسية للتمويل الإسلامي أصول البنوك الإسلامية التي تمثل 70% من إجمالي الأصول، والصكوك التي تمثل 18%، بالإضافة إلى صناديق الاستثمار والتأمين التكافلي **(ISLAMIC FINANCE DEVELOPMENT REPORT, 2017, pp. 24-25)**.

الشكل رقم (02): تطورات أصول البنوك الإسلامية في العالم للفترة 2012-2021 (الوحدة: تريليون دولار أمريكي)



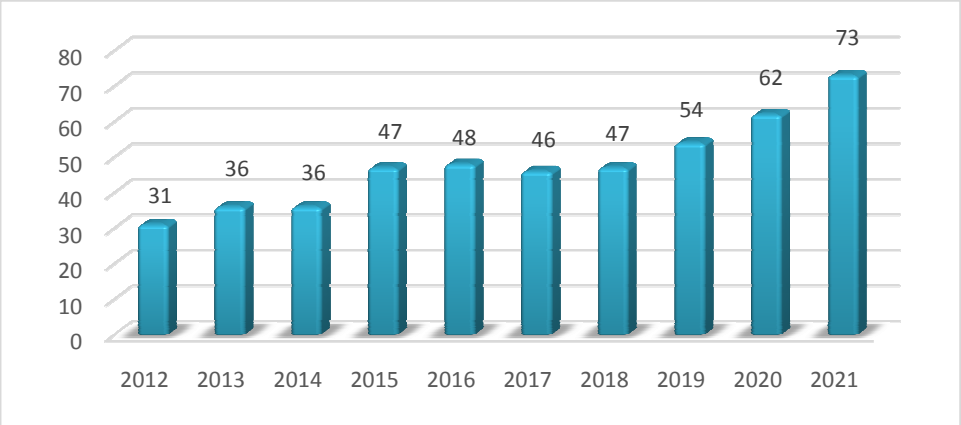
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على

(ISLAMIC FINANCE DEVELOPMENT REPORT, 2022, p. 30)

(ISLAMIC FINANCE DEVELOPMENT REPORT, 2017, p. 32)

شهدت أصول البنوك الإسلامية نموًا ملحوظًا خلال العقد الماضي، حيث ارتفعت بنسبة 111% بين عامي 2012 و2021 لتصل إلى 2.765 تريليون دولار أمريكي**(ISLAMIC FINANCE DEVELOPMENT REPORT, 2022, p. 30)**. هذا النمو الكبير يعكس الدور المتزايد الذي تلعبه هذه البنوك في الاقتصاد العالمي، حيث زاد عددها من 436 بنكًا في عام 2014 **(ISLAMIC FINANCE DEVELOPMENT REPORT, 2015, p. 18)**إلى 566 بنكًا في عام 2021. وتتركز أغلبية أصول البنوك الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي التي تحتل المركز الأول، تليها دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا **(ISLAMIC FINANCE DEVELOPMENT REPORT, 2022, pp. 30-31)**.

الشكل رقم (03): تطور حجم أصول التكافل في العالم للفترة 2012-2021 (الوحدة: مليار دولار أمريكي)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على

(ISLAMIC FINANCE DEVELOPMENT REPORT, 2017, p. 42)

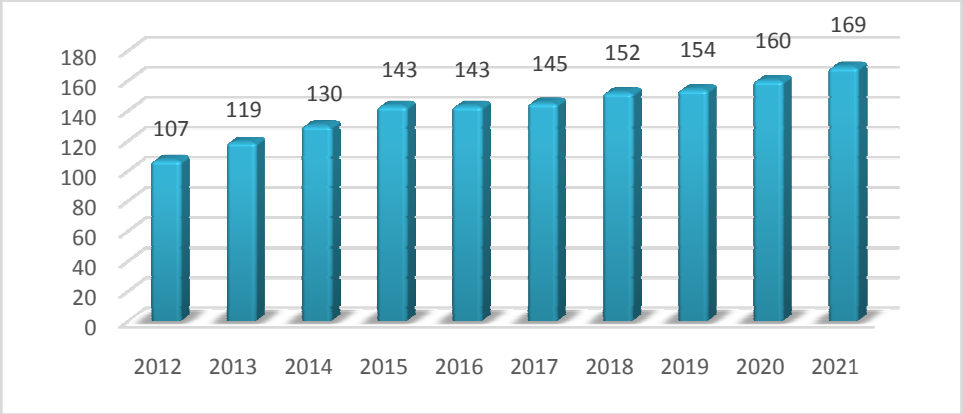
(ISLAMIC FINANCE DEVELOPMENT REPORT, 2022, p. 36)

شهد قطاع التكافل الإسلامي نموًا هائلاً خلال العقد الماضي، حيث ارتفعت أصوله بنسبة 135% خلال عام 2021 لتصل إلى 73 مليار دولار أمريكي. وتعتبر إيران أكبر سوق للتكافل في العالم، حيث تحتل حصة الأسد من إجمالي أصول التكافل في منطقة الشرق

الأوسط وشمال إفريقيا، والتي بلغت 30.080 مليار دولار أمريكي في عام 2021. وتأتي دول مجلس التعاون الخليجي في المرتبة الثانية، حيث تساهم السعودية بأكبر حصة في هذه الأصول(ISLAMIC FINANCE DEVELOPMENT REPORT, 2022, p. 36).

يعكس هذا النمو المتسارع الزيادة في الوعي بأهمية التأمين التكافلي كأداة لحماية الأسر والشركات من المخاطر، وتوافقه مع المبادئ الإسلامية. كما يعكس الثقة المتزايدة في استقرار هذا القطاع وقدرته على توفير منتجات وخدمات مبتكرة تلبي احتياجات العملاء المتنوعة.

الشكل رقم (04): تطور حجم أصول المؤسسات المالية الإسلامية الأخرى في العالم للفترة 2012-2021 (الوحدة: مليار دولار أمريكي)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على

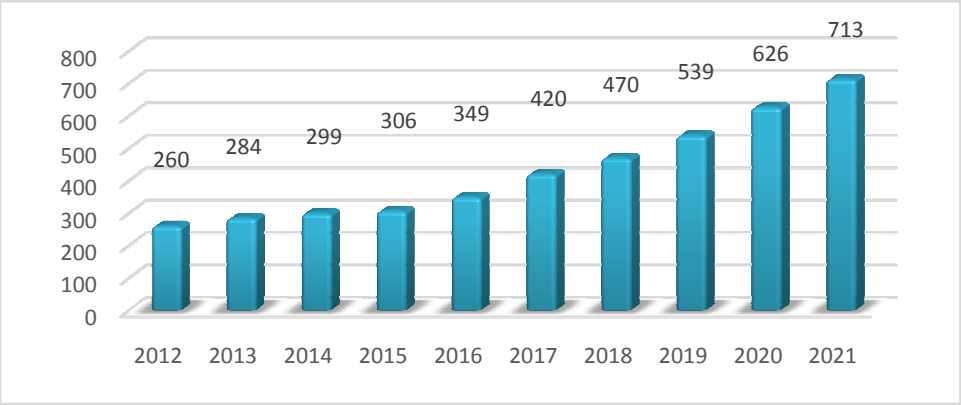
(ISLAMIC FINANCE DEVELOPMENT REPORT, 2017, p. 46)

(ISLAMIC FINANCE DEVELOPMENT REPORT, 2022, p. 36)

شهدت أصول المؤسسات المالية الإسلامية الأخرى نموًا ملحوظًا خلال العقد الماضي، حيث ارتفعت بنسبة 58% لتصل إلى 169 مليار دولار أمريكي في عام 2021. وتتصدر دول جنوب شرق آسيا، **ولا** سيما ماليزيا، هذه القائمة بحصة سوقية كبيرة. وتأتي دول مجلس التعاون الخليجي في المرتبة الثانية، تليها دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط **(ISLAMIC FINANCE DEVELOPMENT REPORT, 2022, p. 36)**.

ويعكس النمو المتسارع في أصول المؤسسات المالية الإسلامية غير المصرفية الزيادة المطردة في الوعي بأهمية هذه المنتجات، والتي باتت تلبي احتياجات شريحة واسعة من المجتمع. وقد ساهمت التطورات التكنولوجية الحديثة، إلى جانب الجهود الحكومية الداعمة، في تعزيز الثقة في هذه المؤسسات وتوسيع نطاق خدماتها لتشمل شرائح جديدة من العملاء.

الشكل رقم (05): حجم تطور قيمة الصكوك في العالم للفترة 2012-2021 (الوحدة: مليار دولار أمريكي)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على

(ISLAMIC FINANCE DEVELOPMENT REPORT, 2022, p. 44)

(ISLAMIC FINANCE DEVELOPMENT REPORT, 2017, p. 54)

شهد سوق الصكوك الإسلامية نموًا هائلاً خلال العقد الماضي، حيث ارتفعت قيمة إصدارات الصكوك بنسبة 133% في عام 2021 مقارنة بعام 2012. وتتصدر دول جنوب شرق آسيا، ولا سيما ماليزيا وإندونيسيا، هذا السوق بحصة سوقية كبيرة. وتأتي دول مجلس التعاون الخليجي في المرتبة الثانية، حيث تساهم المملكة العربية السعودية بأكبر حصة في هذه الإصدارات **(ISLAMIC FINANCE DEVELOPMENT REPORT, 2022, p. 44)**.

يعكس هذا النمو المتسارع الزيادة في الطلب على الصكوك كأداة تمويلية مبتكرة ومتوافقة مع الشريعة الإسلامية. كما يعكس الثقة المتزايدة في استقرار هذا السوق وقدرته على توفير حلول تمويلية متنوعة تلبي احتياجات الحكومات والشركات والمؤسسات المالية.

المحور الثاني: الشمول المالي وأهميته

في ظل التطورات الاقتصادية العالمية والتحديات التي تواجهها العديد من الدول، أصبح الشمول المالي أولوية قصوى على أجندة صانعي السياسات. فمن جهة، يمثل الشمول المالي فرصة لتحقيق نمو اقتصادي مستدام وتقليل الفجوات الاقتصادية، ومن جهة أخرى، يواجه هذا المسعى تحديات تتعلق ببنية تحتية تكنولوجية متطورة، وتوعية العملاء، وتوفير منتجات مالية مناسبة لاحتياجات الفئات المستهدفة

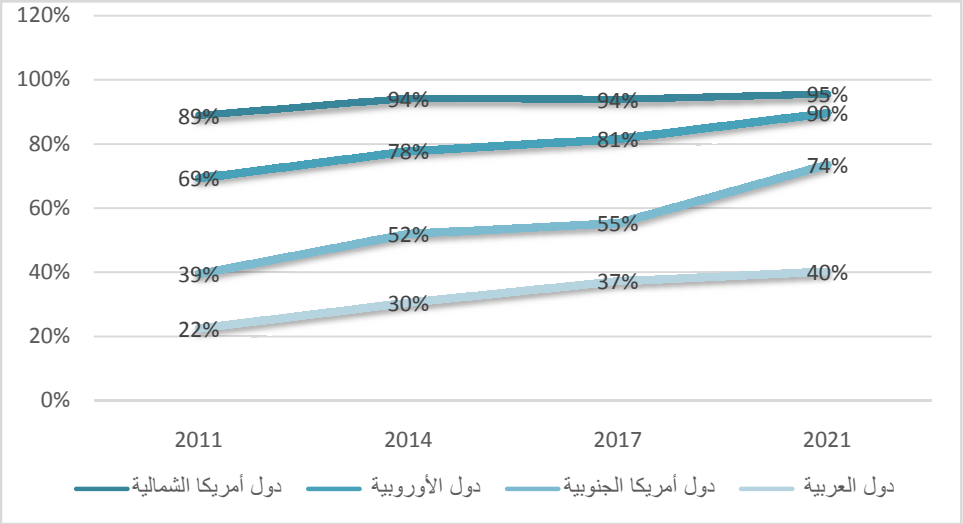
أولا: مفهوم الشمول المالي

هناك العديد من الهيئات الدولية التي أعطت تعريف للشمول المالي وأهمها:

يعرف (البنك الدولي)الشمول المالي " أن الأفراد والشركات لديهم إمكانية الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار ميسورة تلبي احتياجاتهم (المعاملات والمدفوعات والمدخرات والائتمان والتأمين) ويتم تقديمها لهم بطريقة تتسم بالمسؤولية والاستدامة."كما يعرف (صندوق النقد العربي، 2017، صفحة 5) الشمول المالي على أنه " إتاحة الخدمات المالية لجميع أفراد المجتمع، بما في ذلك حسابات التوفير المصرفية، وخدمات الدفع والتحويل، التأمين، والتمويل والائتمان، وهذا عن طريق ابتكار خدمات مالية تساعد الأفراد في إدارة أموالهم ومدخراتهم بشكل سليم وبأقل تكلفة."

وعليه يمكن القول أنالشمول المالي هو عملية شاملة تهدف إلى تمكين جميع الأفراد من الوصول إلى خدمات مالية متنوعة وبأسعار معقولة، بما في ذلك الحسابات البنكية، والقروض، والتأمين، والمدفوعات. ويسعى الشمول المالي إلى تحقيق أهداف متعددة، منها تقليل الفقر، وتعزيز النمو الاقتصادي، وتمكين المرأة، وبناء مجتمعات أكثر استقرارًا. وللوصول إلى هذه الأهداف، يتطلب الأمر تضافر جهود الحكومات والقطاع الخاص والمؤسسات المالية، وتوفير بيئة تشريعية داعمة، وتطوير البنية التحتية التكنولوجية، وتوعية الأفراد بأهمية الخدمات المالية، وشكل الموالي يوضح لنا نسبة الأفراد الذين يمتلكون حسابات مالية في مختلف مناطق العالم:

الشكل رقم (06): نسبة الأفراد (الأكثر من 15 سنة) الذين يمتلكون حسابات مالية



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على (The Global Findex Database)

تُظهر البيانات تفاوتًا كبيرًا في مستوى الشمول المالي بين مختلف مناطق العالم. ففي حين تتمتع دول أمريكا الشمالية وأوروبا بمستوى عالٍ من الشمول المالي، يعاني العالم العربي من تأخر ملحوظ في هذا المجال. ويعود ذلك إلى مجموعة من العوامل، منها تاريخ التنمية المالية، والبنية التحتية المصرفية، والسياسات الحكومية، والثقافة المالية، والتفاوتات الاقتصادية. كما تلعب التكنولوجيا الرقمية دورًا متزايد الأهمية في توسيع نطاق الشمول المالي، ولكن التحديات لا تزال قائمة، خاصة في المناطق الريفية والنائية. لتحقيق تقدم في مجال الشمول المالي، ويجب على الدول العربية التركيز على زيادة الوعي المالي، وتبسيط الإجراءات، وتطوير المنتجات المالية المبتكرة، ودعم الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية.

ثانيا: أهمية الشمول المالي

يعتبر الشمول المالي ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة والشاملة، حيث يساهم في تقليل الفقر، وتعزيز النمو الاقتصادي، وخلق فرص عمل، وتحسين مستوى المعيشة. من خلال توفير الوصول إلى الخدمات المالية الأساسية، مثل الحسابات البنكية والقروض والتأمين، يمكن للأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المشاركة بشكل فعال في الاقتصاد. وقد أثبتت الدراسات أن الشمول المالي يؤدي إلى زيادة الاستثمارات، وتحسين إدارة المخاطر، وتسريع وتيرة الابتكار. ومع ذلك، لا يزال هناك العديد من التحديات التي تواجه تحقيق الشمول المالي، مثل نقص الوعي المالي، وقلة الفروع البنكية في المناطق النائية، وتكلفة الخدمات المالية. لذلك، يتطلب تحقيق الشمول المالي تضافر جهود الحكومات والقطاع الخاص والمؤسسات المالية، وتبني سياسات داعمة وتطوير البنية التحتية التكنولوجية (نغم و أحمد، 2019، صفحة 19).

المحور الثالث: قياس مساهمة تطور التمويل الاسلامي على الشمول المالي خلال فترة 2011-2022 لعينة من دول مجلس التعاون الخليجي (السعودية، الكويت، وقطر)

بهدف الإجابة على الإشكالية الرئيسية، والتحقق من صحة الفرضيات، نقوم باستخدام نموذج قياسي يتلائم مع متطلبات الدراسة، وبما أنه لدينا عينة متكونة من ثلاثة دول (السعودية، الكويت، وقطر) فإن بيانات بانل هي المناسبة لهذه الدراسة، وهذا بعد التحقق من شروط استعمالها.

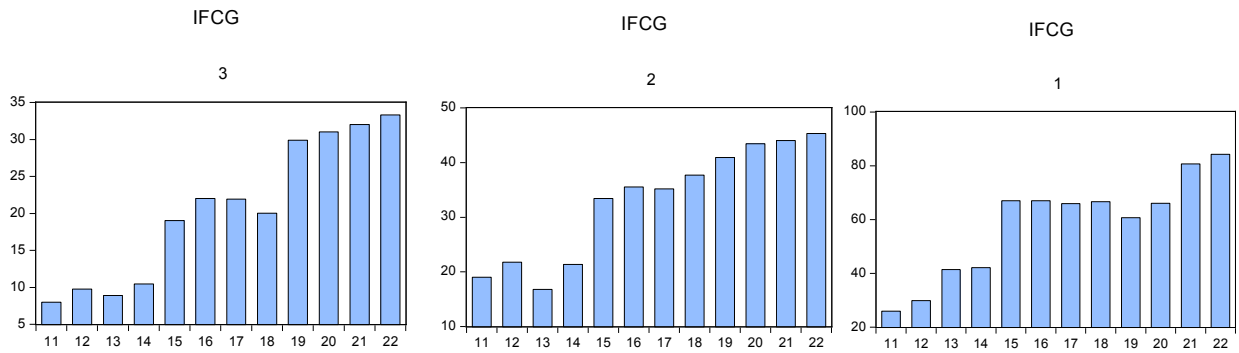
أولا: تحليل المتغيرات المستعملة وصياغة نموذج الدراسة

في سياق دراستنا، واجهنا تحديات في تطبيق نموذج البيانات بانل. لذا صب اختيارنا على مؤشر الدولي للتمويل الإسلامي، بالإضافة إلى مؤشر العولمة المالية الفعلي والذي يذل على تحركات رؤوس الأموال الدولية، وهذا كمتغيرات مستقلة، أما بخصوص المتغيرات التابعة فقد استخدمنا متغيرين، يمثل كل منهما أحد أبعاد الشمول المالي، بحيث يتمثل المتغير الأول في عدد الصراف الآلي لكل 100 ألف شخص بالغ (بعد الوصول للخدمات المالية)، أما المتغير الثاني فيتمثل في عدد حسابات الودائع لدى البنوك التجارية لكل 1000 شخص بالغ، وفيما يلي نوضح هذه المؤشرات ثم نقوم بتحليلها لدول عينة الدراسة:

1- المتغيرات المستقلة:

- **مؤشر التمويل الإسلامي (IFCI):** يعد مؤشر دول التمويل الإسلامي، الذي طورته شركة إدبيز للاستشارات في عام 2011، أقدم مؤشر لتصنيف الدول المختلفة فيما يتعلق بحالة الصيرفة والتمويل الإسلامي ودورها الريادي في الصناعة على المستوى الوطني ومقياس إلى المستوى الدولي(**ISLAMIC FINANCE COUNTRY INDEX – IFCI 2022, 2022, p. 52**)، ويتكون هذا المؤشر من 8 متغيرات (أنظر الملحق رقم 01)، إذ ينحصر هذا المؤشر بين 1 (أدنى معدل لاستخدام الخدمات المصرفية الإسلامية) و100 (أعلى معدل لاستخدام الخدمات المصرفية الإسلامية) وتم الحصول على بيانات هذا المؤشر من تقرير التمويل الإسلامي العالمي لسنة 2022 (GIFR).

الشكل رقم (07): تطور مؤشر التمويل الإسلامي (IFCI) لدول عينة الدراسة خلال فترة 2011-2022



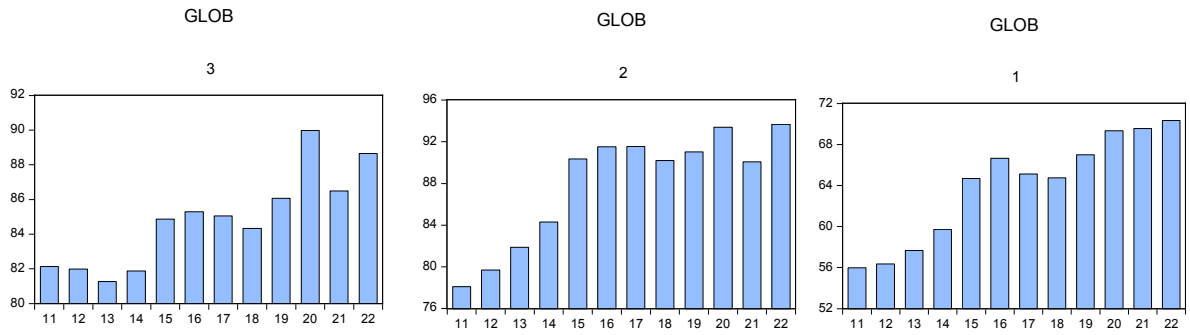
(1=السعودية، 2=الكويت، 3=قطر)

المصدر: مخرجات EViews 10

من خلال الشكل رقم 07 نلاحظ أن مؤشر التطور التمويل الإسلامي في ارتفاع ملحوظ طيلة فترة الدراسة وبالنسبة لجميع دول عينة الدراسة، وهذا إن ذل على شيء فإنه يذل على أهمية الكبيرة الذي يلعبها التمويل الإسلامي في تأثير على النشاط الاقتصادي، بحيث في سنة 2022 احتلت السعودية المرتبة الأولى من حيث تصنيف هذا المؤشر، إذ بلغ قيمة 84,21 وهو يندرج ضمن المعدل الأعلى (أنظر الملحق رقم 02)، أما الحديث عن دولة الكويت فكذلك يمكن القول أن هذا المؤشر ينمو بمعدلات كبيرة إذ ارتفع من 19 في سنة 2011 إلى 45,31 في سنة 2022 وهذا راجع لجهود وسياسات الدولة في تنظيم عمل المؤسسات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، أما قطر فهي الأخرى تشهد ارتفاع ملحوظ في هذا المؤشر إذ ارتفع من 8 في سنة 2011 إلى 33,3 في سنة 2022.

➢ **مؤشر العولمة المالية الفعلي(GLOB)** أداة قيمة لتحليل درجة انفتاح اقتصاد ما على الأسواق المالية العالمية. يتم حساب هذا المؤشر بناءً على خمسة مؤشرات فرعية، لكل منها وزن نسبي يعكس أهميته النسبية في قياس العولمة المالية (أنظر الملحق رقم 02). يمكن استخدام هذا المؤشر من قبل الباحثين وصناع السياسات لفهم أفضل للتأثيرات الاقتصادية للعولمة".

الشكل رقم (08): تطور مؤشر العولمة المالية الفعلي (GLOB) لدول عينة الدراسة خلال فترة 2011-2022



(1=السعودية، 2=الكويت، 3=قطر)

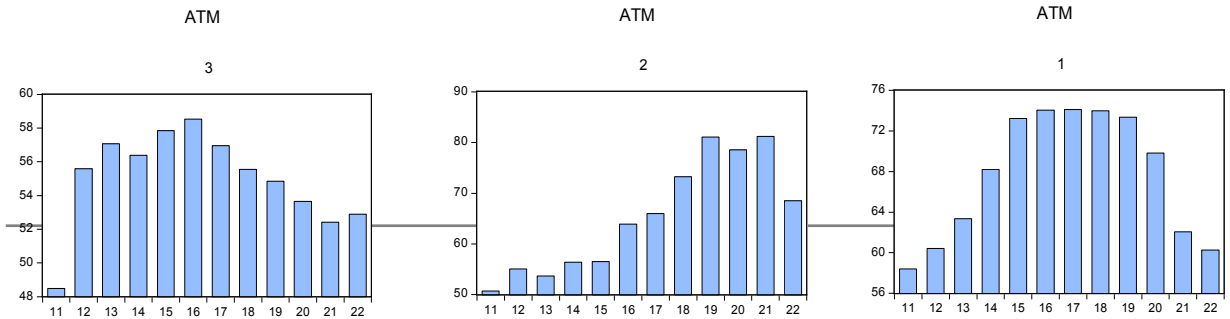
المصدر: مخرجات EViews 10

من خلال الشكل رقم 8 يمكن القول أن دول عينة الدراسة تعد أكثر انفتاحا حسب هذا المؤشر، وهذا راجع لسياسات هذه الدول في جذب رؤوس الأموال الدول، وكذا منح تحفيزات مغرية للمستثمر، وعلى الرغم من أن نرى في بعض الفترات تراجع لمؤشر العولمة المالية إلا أنه هذا الشيء طبيعي، لأن العولمة المالية تتيح للمستثمر سهولة الدخول والخروج، خاصة المستثمرين المحافظ المالية، وعلى العموم بلغت نسبة انفتاح السعودية على العالم الخارجي 70,43 في عام 2022، أما الكويت وقطر فد بلغت نسبة انفتاحهما على العالم الخارج قيمة 93,65 و 88,65 على التوالي وهذا في سنة 2022.

2-المتغيرات التابعة:

➢ **مؤشر عدد الصراف الآلي لكل 100.000 شخص بالغ (ATM)**:هو مقياس يستخدم لتحديد مدى سهولة وصول الأفراد إلى الخدمات المالية الأساسية. يمثل هذا المؤشر عدد أجهزة الصراف الآلي المتاحة لكل عدد معين من السكان. ظهرت أجهزة الصراف الآلي في الثمانينيات كبديل عن الفروع البنكية التقليدية، وسرعان ما أصبحت عنصرًا أساسيًا في البنية التحتية المالية للعديد من الدول. يتم الحصول على بيانات هذا المؤشر من مسح الوصول المالي الذي يجريه الصندوق النقد الدولي.

الشكل رقم (09): تطور مؤشر عدد الصراف الآلي لكل 100.000 شخص بالغ (ATM)لدول عينة الدراسة خلال فترة 2011-2022



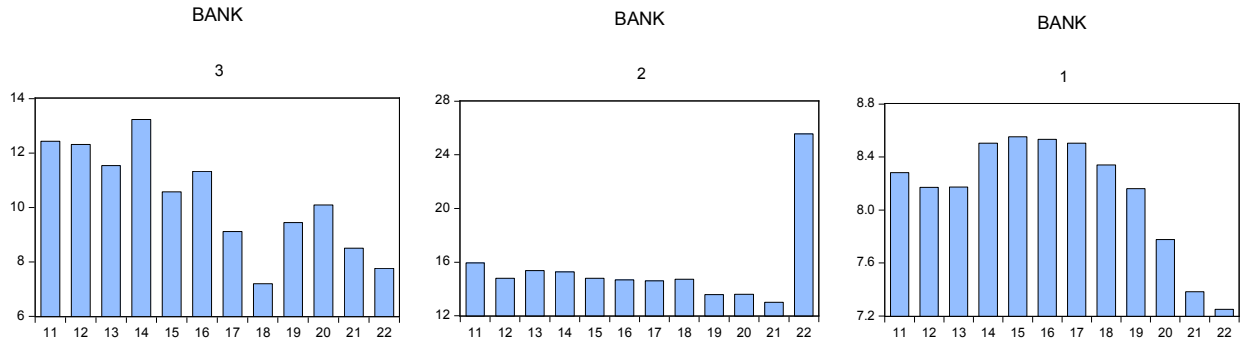
(1=السعودية، 2=الكويت، 3=قطر)

المصدر: مخرجات EViews 10

يوضح شكل رقم 09 عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100 ألف شخص بالغ، ويمكن أن نقول بأن هذا المؤشر قد يتأثر بزادة عدد السكان، ولكن على العموم هذه الأرقام تبين مدى انتشار هذه الأجهزة في بلدان عينة الدراسة، بحيث تشير الاحصائيات أن في سنة 2022 كان عدد أجهزة الصراف الآلي تبلغ حوالي 60 لكل 100 ألف شخص بالغ وهذا في السعودية، أما الكويت فقد بلغت عدد هذه الأجهزة حوالي 68 لكل 100 ألف شخص بالغ في سنة 2022، وفي نفس السنة أشارت الاحصائيات أن هناك حوالي 52 جهاز صراف آلي لكل 100 ألف شخص بالغ في قطر.

مؤشر عدد حسابات الودائع لدى البنوك التجارية لكل 1000 بالغ (BANK): يشير المؤشر المقترح إلى نسبة فروع البنوك إلى عدد السكان البالغين في منطقة جغرافية معينة. وهو مؤشر مهم لقياس مدى انتشار الخدمات المصرفية التقليدية وسهولة الوصول إليه، وتم الحصول على بيانات هذا المؤشر من قاعدة بيانات الصندوق النقد الدولي (Financial Access Survey).

الشكل رقم(10): تطور مؤشر عدد حسابات الودائع لدى البنوك التجارية لكل 1000 بالغ (BANK)لدول عينة الدراسة خلال فترة 2011-2022



(1=السعودية، 2=الكويت، 3=قطر)

المصدر: مخرجات EViews 10

من خلال شكل رقم 10 يمكن القول أن الكويت تحتل المرتبة الأولى مقارنة مع دول عينة الدراسة في مدى انتشار عدد البنوك لكل 1000 شخص بالغ، ففي سنة 2022 بلغت عدد البنوك التجارية حوالي 25 بنك لكل 1000 شخص بالغ، وفي نفس السنة بلغ عدد البنوك في قطر حوالي 8 بنوك تجارية لكل 1000 شخص بالغ، أما السعودية فبلغ عدد فروع البنوك التجارية حوالي 7 لكل 1000 شخص بالغ وهذا في سنة 2022.

وبعد تحليل متغيرات الدراسة نقوم بكتابة النموذجين بصيغة التالية:

النموذج الأول | **النموذج الثاني**

بحيث ويحتوي كل نموذج على ثلاثة دول أي أن n=3، والتي تعرف بعدد الوحدات المقطعية i، في حين تحتوي كل وحدة مقطعية على سلسلة زمنية لعدد t=12، بحيث أن t تغطي الفترة الزمنية من 2011 إلى غاية 2022، وبالتالي يكون عدد المشاهدات المستخدمة في التحليل (t*n) هو 36 مشاهدة لكل نموذج.

ثانيا: عرض نتائج الدراسة القياسية

بعد تحديد المتغيرات الدراسة، نسعى إلى بناء نموذج بانل قادر على توضيح العلاقة بين هذه المتغيرات. وعليه نقوم بفحص مدى ملائمته البيانات، ثم ننتقل إلى تفسير النتائج التي تم الحصول عليها.

1-اختبار تجانس عينة الدراسة:

قبل البدء في تحليل نتائج بيانات بانل، لا بد من التأكد من أن البيانات متجانسة، أي أنها قابلة للتحليل. لذلك، قمنا بإجراء اختبارHsiao ، وهو اختبار إحصائي يساعدنا على تحديد ما إذا كانت البيانات التي لدينا مناسبة لتحليلها وفق نموذج بانل أم لا. ومن مخرجات EViews10 تحصلنا على النتائج التالية:

الجدول رقم (01): نتائج اختبار التجانس (HsiaoTest)

	الفرضيات	قيمة واحتمالية F	القرار	التعليق
النموذج الأول: المتغير التابع		5,4463 (0,002031)	رفض فرضية العدم	لا يوجد تجانس كلي
		1,3670 (0,2702)	قبول فرضية العدم	المعلمات الانحدارية للمتغيرات التفسيرية متماثلة بين الدول
		9,3112 (0,0006)	رفض فرضية العدم	الثوابت غير متجانسة لكل دول محل الدراسة
النموذج الثاني: المتغير التابع		6,2868 (0.0003)	رفض فرضية العدم	لا يوجد تجانس كلي
		1.1290 (0.3636)	قبول فرضية العدم	المعلمات الانحدارية للمتغيرات التفسيرية متماثلة بين الدول
		16.3299 (1.43E -05)	رفض فرضية العدم	الثوابت غير متجانسة لكل دول محل الدراسة

المصدر: مخرجات EViews10

أجريت اختبارات Hsiao لتحديد ما إذا كان نموذج بانل مناسب لدراستنا. بحيث أظهرت نتائج الاختبار أن كلا من النموذجين الأول والثاني يرفض فرضية التجانس الكلي، مما يعني أن هناك اختلافات بين الدول فيما يتعلق بالعلاقة بين المتغيرات. ومع ذلك، أشارت النتائج إلى أن معاملات الانحدار للمتغيرات التفسيرية متشابهة بين الدول، في حين أن الثوابت تختلف. بناءً على هذه النتائج، يمكننا استنتاج أن نموذج بانل مناسب لهذه الدراسة.

2- استقرارية السلاسل الزمنية المقطعية: يعد اختبار استقرار السلاسل الزمنية المقطعية خطوة أساسية في أي تحليل القياسي، خاصة عندما نتعامل مع بيانات تتغير بمرور الوقت. في هذه الدراسة، قمنا بتطبيق اختباري Levin, Lin & Chuو Im, Pesaran and Shinعلى كل متغير على حدة للتأكد من أن هذه المتغيرات مستقرة.

		Level I(0)			1es Difference		
		Individual	Individual	None	Individual	Individual	None

		intercept	intercept and trend		intercept	intercept and trend	
		Prob	Prob	Prob	Prob	Prob	Prob
ATM	LLC	0,3338no	0.0003***	0.1438no	0.0000***	0.0009***	0.0000***
	IPS	0.4987no	0.3531no	-	0.0407*	0.4926no	-
BANK	LLC	0.7713no	0.6713no	0.2178no	0.0754*	0.0010***	0.0005***
	IPS	0.4374no	0.9930no	-	0.0371**	0.1364no	-
IFCI	LLC	0.1800no	0.0002***	0.9954no	0.0000***	0.0001***	0.0000***
	IPS	0.8686no	0.0611**	-	0.0000***	0.0018***	-
GLOB	LLC	0.0668*	0.0005***	0.9974no	0.0000***	0.0006***	0.0000***
	IPS	0.6793no	0.1154no	-	0.0016***	0.0909*	-

الجدول رقم (02): نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية المقطعية

المصدر: مخرجات EViews10

أظهرت نتائج اختباري (LLC) Levin, Lin & Chu و(IPS) Im, Pesaran and Shin تطابقًا نوعا ما في النتائج. بحيث كشفت هذه الاختبارات أن جميع متغيرات الدراسة غير مستقرة في مستواها الأصلي I(0) ، وبعد أخذ الفرق الأول للمتغيرات، أصبحت جميعها مستقرة في الفرق الأول I(1) هذا يعني أن المتغيرات متكاملة من الرتبة الأولى، مما يشير إلى وجود علاقة طويلة الأجل بينها.

3-اختبار التكامل المشترك: أشارت نتائج استقرارية السلاسل الزمنية المقطعية أن متغيرات الدراسة غير مستقرة في المستوى ومستقرة في المستوى الأول، بالإضافة إلى أن هذه المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة، أي أن هذه المتغيرات تنمو بنفس الاتجاه على المدى الطويل، وبالتالي فإن هذه النتيجة تقودنا إلى القيام باختبار علاقة التكامل المشترك بين هذه المتغيرات، وهذا عن طريق اختبار Kao والذي يعتمد على إحصائية ADF.

والجدول الوالي يوضح لنا نتائج هذا الاختبار:

الجدول رقم (03): اختبار علاقة التكامل المشترك

النموذج الأول: المتغير التابع ATM		
	T-Statistic	Prob
ADF	-2,448319	0.0072*
النموذج الثاني: المتغير التابع BANK		
	T-Statistic	Prob
ADF	-5.523675	0.0002*

Notes: *Significant at the 1%; **Significant at the 5%

المصدر: مخرجات EViews10

أكدت نتائج اختبار Kao وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات التمويل الاسلامي ومتغيرات الشمول المالي في كلا النموذجين الأول والثاني. تشير القيم الدالة للإحصاءADF ، والتي تقل عن المستوى المعنوي، إلى رفض فرضية العدم حول عدم وجود علاقة تكامل مشترك. وبالتالي، يمكننا استنتاج أن هذه المتغيرات مترابطة بشكل وثيق على المدى الطويل.

4- تقدير علاقة التكامل المشترك: بعد التأكد من وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات لمستقلة والمتغيرات التابعة باستخدام اختبارKao ، يمكننا الآن تقدير قوة هذه العلاقة بدقة أكبر باستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا (FMOLS) تتميز هذه الطريقة عن الطرق التقليدية بقدرتها على التعامل مع مشكلة الارتباط الذاتي في البيانات، والتي قد تؤثر على دقة التقديرات. وبالتالي، فإن استخدام طريقة FMOLS يضمن الحصول على تقديرات أكثر موثوقية للعلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المدروسة، وعليه فإن نتائج هذه الطريقة موضحة في الجدول رقم (05).

الجدول رقم (05): نتائج تقدير باستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا FMOLS

النموذج الأول: المتغير التابع ATM		النموذج الثاني: المتغير التابع BANK	
IFCI	0,3508 (0.0011)***	IFCI	0,0004 (0.9962)no
GLOB	-0,0712 (0.6445)NO	GLOB	-0,0641 (0.6774)***
R-Squared	**0.4568**	**R-Squared**	**0,6669**
Adjus R- Squared	**0.3792**	**Adjus R- Squared**	**0,6193**
Notes: (Prob);*Significant at the 10%; **Significant at the 5%; * Significant at the 1%. and no Not Significant**			

المصدر: مخرجات EViews10

أشارت نتائج هذا الاختبار إلى:

- **أثر تطور التمويل الإسلامي على عدد أجهزة الصراف الآلي:**أظهرت النتائج علاقة موجبة بين تطوير التمويل الإسلامي وزيادة عدد أجهزة الصراف الآلي.أي أن كل زيادة بنسبة 1% في مؤشر التمويل الإسلامي تؤدي إلى زيادة بنسبة 0.3508 % في عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100,000 شخص بالغ. في حين لم يكن لمؤشر العولمة المالية أي تأثير ملحوظ على عدد أجهزة الصراف الآلي.
- **أثر تطور التمويل الإسلامي على عدد فروع بنوك التجارية:**أظهرت النتائج أنه لا يوجد أثر بين تطور التمويل الإسلامي وزيادة عدد فروع البنوك التجارية، ونفس لشيء بالنسبة لمؤشر العولمة المالية.

5-مناقشة نتائج الدراسة القياسية واختبار الفرضيات:

أظهرت نتائج تحليل البيانات باستخدام نموذج بانل (Panel Data) وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والتابعة. وقد تم تأكيد هذه العلاقة باستخدام اختبار كاو (KAO) وبناءً على هذه النتائج، تم استخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كليًا (FMOLS) لتقدير هذه العلاقة طويلة الأجل.

وأشارت نتائج الدراسة القياسية إلى أن تطور التمويل الإسلامي له تأثير إيجابي على عدد الصراف الآلي لكل 100 ألف شخص بالغ، إلى أن مؤشر تطور التمويل الإسلامي ليس له أي تأثير على مؤشر عدد فروع البنوك لكل 1000 شخص بالغ، وبالتالي يمكن القول أن الفرضيتين مقبولتا نسبين، ويمكن تفسير العلاقة الإيجابية من التمويل الإسلامي إلى مؤشر عدد الصراف الآلي بأنه تتميز عينة الدراسة بانتشار في البنوك الإسلامية وحتى المؤسسات الإسلامية وهو الأمر الذي يجعل من أفراد المجتمع في هذه الدول من فتح حسابات مالية في هذه البنوك، فمن جهة توسع انتشار البنوك الإسلامية يؤدي إلى تقديم خدمات مالية مبتكرة، ومن بين هذه الخدمات استخدام الصراف الآلي الذي يسهل من وصول المتعاملين مع هذه البنوك إلى الاستفادة من خدمات الصراف الآلي، ومن جهة أخرى أن البنوك الإسلامية تشجع أفراد المجتمع من التعامل مع هذه البنوك والاستفادة من خدمات المقدمة من طرق البنوك، أما الحديث عن عدم تأثير التمويل الإسلامي على عدد فروع البنوك التجارية أي التقليدية، فيمكن القول أن التمويل الإسلامي يخص فقط البنوك الإسلامية، لهذا في هذه الدراسة لم نجد أي تأثير، وعليه فإن نتائج هذه الدراسة توافقت تماما مع نتائج دراسة (**الجويني و قندوز ، 2021**).

الخاتمة (النتائج والتوصيات):

ختامًا، أظهرت هذه الدراسة أن تطور التمويل الإسلامي في عينة دول مجلس التعاون الخليجي قد لعب دورًا محوريًا في تعزيز الشمول المالي، وقد تمكن هذا القطاع من الوصول إلى شرائح واسعة من المجتمع بحيث ذلت احصائيات تطور التمويل الإسلامي أن دول عينة الدراسة في تطور ملحوظ بل أصبحت تحت المراتب الأولى في نشاط التمويل الاسلامي، والمؤكد أن نشاط التمويل الإسلامي سوف يمس أفراد المجتمع المستبعدين منالخدمات المالية التقليدية، ومع ذلك، تشير النتائج إلى ضرورة مواصلة الجهود لتذليل التحديات القائمة، مثل تطوير البنية التحتية التكنولوجية وتعزيز الوعي بأهمية الخدمات المالية الإسلامية. وبذلك، يمكن تحقيق المزيد من التقدم في تحقيق الشمول المالي الشامل في المنطقة.

وتوصلنا من خلال هذه الدراسة إلى:

- سجل قطاع التمويل الإسلامي نموًا ملحوظًا، حيث بلغت قيمة أصوله العالمية 3.958 تريليون دولار أمريكي. وتُعد إيران أكبر مساهم في هذا القطاع على مستوى العالم بأصول تبلغ 1.300 تريليون دولار أمريكي في عام 2021. في المقابل، تحتل دول مجلس التعاون الخليجي المرتبة الأولى إقليميًا، مما يعكس أهمية هذه المنطقة في صناعة التمويل الإسلامي.
- تلعب البنوك الإسلامية دورًا حيويًا في الاقتصاد العالمي، حيث بلغ إجمالي أصولها 2.765 تريليون دولار أمريكي في عام 2021. وتبرز دول مجلس التعاون الخليجي كقوة دافعة لهذا القطاع، إذ تمتلك أصولًا إسلامية بقيمة 1.188 تريليون دولار أمريكي، مما يؤكد ريادتها في مجال التمويل الإسلامي.
- شهد قطاع التكافل الإسلامي نموًا ملحوظًا، حيث بلغت قيمة أصوله العالمية حوالي 73 مليار دولار أمريكي. وتُعد إيران أكبر سوق لهذا النوع من التأمين في العالم، حيث تستحوذ على نسبة كبيرة من إجمالي الأصول العالمية، مما يعكس أهميتها المتزايدة في صناعة التكافل الإسلامي.
- تُعد المؤسسات المالية الإسلامية الأخرى جزءًا هامًا من النظام المالي الإسلامي، حيث بلغت قيمة أصولها العالمية 169 مليار دولار أمريكي في عام 2021. وتُعتبر ماليزيا رائدة في هذا المجال، خاصة في سوق الصكوك، حيث تحتل المرتبة الأولى عالميًا بإصدارات بلغت قيمتها 73 مليار دولار أمريكي في عام 2021، مما يعزز مكانة ماليزيا كمركز عالمي للتمويل الإسلامي.
- "على الرغم من التطور الملحوظ في قطاع التمويل الإسلامي بدول مجلس التعاون الخليجي وإيران، إلا أن هذا القطاع لا يزال في مراحله الأولى في العديد من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.
- تعاني الدول العربية من أدنى معدلات امتلاك الحسابات المصرفية مقارنة بباقي مناطق العالم، ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى نقص التوعية المالية وتأثير العوامل الثقافية والدينية على سلوكيات الادخار.
- وأشارت نتائج الدراسة القياسية إلى أن مؤشر المركب لتطور التمويل الإسلامي يساهم في زيادة عدد الصراف الآلي في دول عينة الدراسة، إلا أن هذا المؤشر لا يؤثر على عدد فروع البنوك التجارية.

توصيات الدراسة:

- على الحكومات في دول العينة أن تعمل على توسيع نطاق الصيرفة الإسلامية من خلال توفير بيئة تشريعية وتنظيمية داعمة، وتشجيع المؤسسات المالية الإسلامية على تقديم منتجات وخدمات متنوعة تلبي احتياجات مختلف شرائح المجتمع، خاصة فيما يخص تمويل الأصغر الإسلامي والذي يعد مصدر تمويلي للأفراد ذوي الدخل المنخفض.
- يجب على الحكومات والبنوك المركزية والمؤسسات المالية الإسلامية أن تتعاون على إطلاق حملات توعية واسعة النطاق لتثقيف المجتمع بمزايا التمويل الإسلامي وآليات عمله.
- بعد تحليلنا لمؤشرات تطور التمويل الإسلامي اتضح أن التمويل الإسلامي منخفض في دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط باستثناء دول مجلس التعاون الخليجي، لهذا وجب على هذه الدول أن يأخذوا دول مجلس التعاون الخليجي كتجربة رائدة في مجال نشاط التمويل الإسلامي، وهذا للنهوض بهذا القطاع والذي يعتبر وسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الملاحق:

	VARIABLES/FACTORS	DESCRIPTION	WEIGHTS
1	Number of Islamic Banks	Full-fledged Islamic banks both of local and foreign origin	21.8%
2	Number of IBFIs	All banking and non-banking institutions involved in IBF, including Islamic windows of conventional banks	20.3%
3	Shari'a Supervisory Regime	Presence of a state (or non-state) representative central body to look after the Shari'a compliancy process across the IBFIs in a country	19.7%
4	Islamic Financial Assets	Islamic financial assets under management of Islamic and conventional institutions	13.9%
5	Muslim Population	Absolute number of Muslims	7.2%
6	Sukuk	Total sukuk outstanding in the country	6.6%
7	Education & Culture	Presence of an educational and cultural environment conducive to operations of IBFIs, including formal Islamic finance professional qualifications, degree courses, diplomas and other dedicated training programmes	5.7%
8	Islamic Regulation & Law	Presence of regulatory and legal environment enabling IBFIs to operate in the country on a level-playing field (e.g., and Islamic banking act, Islamic capital markets act, takaful act etc.)	4.9%

الملحق رقم (01): المتغيرات المكونة لمؤشر التمويل الإسلامي (IFCI)

الملحق رقم 02: المتغيرات المكونة لمؤشر العولمة المالية الفعلي IFGF

2021 KOF Globalisation Index: Variables description

Dimension	Variable Name	Variable Definitions	Source
Trade Globalisation, de facto (KOFTrGIdf)	Trade in goods	Exports and imports of goods (% of GDP).	World Bank WDI (2021)
	Trade in services	Exports and imports of services (% of GDP).	World Bank WDI (2021)
	Trade partner diversity	Average of the Herfindahl-Hirschman market concentration index for exports and imports of goods (inverted).	IMF DOTS (2021) and own calculations
Trade Globalisation, de jure (KOFTrGIdj)	Trade regulations	Average of two subcomponents: Prevalence of non-tariff trade barriers and compliance costs of importing and exporting.	Gwartney et al. (2021)
	Trade taxes	Income from taxes on international trade as percentage of revenue (inverted).	World Bank WDI (2021)
	Tariffs	Unweighted mean of tariff rates.	Gwartney et al. (2021)
	Trade agreements	Number of bilateral and multilateral free trade agreements.	Egger and Larch (2008)
Financial Globalisation, de facto (KOFFiGIdf)	Foreign direct investment	Sum of stocks of assets and liabilities of foreign direct investments (% of GDP).	Lane and Milesi-Ferretti (2018) and IMF IIP (2021)
	Portfolio investment	Sum of stocks of assets and liabilities of international equity portfolio investments (% of GDP).	Lane and Milesi-Ferretti (2018) and IMF IIP (2021)
	International debt	Sum of inward and outward stocks of international portfolio debt securities and international bank loans and deposits (% of GDP).	Lane and Milesi-Ferretti (2018) and IMF IIP (2021)
	International reserves	Includes foreign exchange (excluding gold), SDR holdings and reserve position in the IMF (% of GDP).	Lane and Milesi-Ferretti (2018) and IMF IIP (2021)
	International income payments	Sum of capital and labour income to foreign nationals and from abroad (% of GDP).	World Bank WDI (2021)
Financial Globalisation, de jure (KOFFiGIdj)	Investment restrictions	Prevalence of foreign ownership and regulations to international capital flows.	Gwartney et al. (2021)
	Capital account openness	Chinn-Ito index of capital account openness.	Chinn, Ito (2006, 2008)
	International investment agreements	Number of Bilateral Investment Agreements (BITs) and Treaties with Investment Provisions (TIPs).	UNCTAD (2021)

الملحق رقم (03):تصنيف الدول من حيث مؤشر IFCI

Classification of Countries with Respect to IFCI

Table 2.3 provides the latest IFCI scores, and classifies the countries in terms of:

1. **Insignificant:** The countries with the latest IFCI score of less than or equal to 10 (IFCI ≤ 10);
2. **Marginal:** The countries with the latest IFCI score of more than 10 but less than or equal to 20 (10 < IFCI ≤ 20);
3. **Moderate:** The countries with the latest IFCI score of more than 20 but less than or equal to 30 (20 < IFCI ≤ 30);
4. **Significant:** The countries with the latest IFCI score of more than 30 but less than or equal to 40 (30 < IFCI ≤ 40);
5. **Exceptional:** The countries with the latest IFCI score of more than 40 (IFCI > 40); and
6. **Highest:** The country that tops the list (in this case, Indonesia, which has an IFCI score of 83.35).

الملحق رقم (04):اختبار التجانس

المتغير التابع: ATM	المتغير التابع: BANK

Specification Tests of Hsiao (1986)
H1 = Null Hypothesis : panel is homogeneous vs Alternative Hypothesis : H2
H2 = Null Hypothesis : H3 vs Alternative Hypothesis : panel is heterogeneous
H3 = Null Hypothesis : panel is homogeneous vs Alternative Hypothesis : panel is partially homogeneous

Hypotheses	F-Stat	P-Value
H1	6.445358	0.002031
H2	1.367006	0.270290
H3	9.312131	0.000650

This program has developed by Brahim KHOULED
University of Ouargla, Algeria

الملحق رقم (05):اختبار علاقة طويلة الأجل

المتغير التابع: ATM	المتغير التابع: BANK

Kao Residual Cointegration Test
Series: ATM IFCI GLOB
Date: 10/25/24 Time: 12:17
Sample: 2011 2022
Included observations: 36
Null Hypothesis: No cointegration
Trend assumption: No deterministic trend
Automatic lag length selection based on SIC with a max lag of 2
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

	t-Statistic	Prob.
ADF	-2.448319	0.0072
Residual variance	16.88115	
HAC variance	24.11479	

Kao Residual Cointegration Test
Series: BANK IFCI GLOB
Date: 10/25/24 Time: 12:17
Sample: 2011 2022
Included observations: 36
Null Hypothesis: No cointegration
Trend assumption: No deterministic trend
Automatic lag length selection based on SIC with a max lag of 2
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

	t-Statistic	Prob.
ADF	-0.523675	0.00025
Residual variance	5.184432	
HAC variance	4.902083	

الملحق رقم (06):نتائج علاقة طويلة الأجل

المتغير التابع: BANK

Dependent Variable: BANK
Method: Panel Fully Modified Least Squares (FMOLS)
Date: 10/25/24 Time: 12:20
Sample (adjusted): 2012 2022
Periods included: 11
Cross-sections included: 3
Total panel (balanced) observations: 33
Panel method: Weighted estimation
Cointegrating equation deterministics: C
First-stage residuals use heterogeneous long-run coefficients
Long-run covariance estimates (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IFCI	-0.000471	0.096792	-0.004867	0.9962
GLOB	-0.064188	0.152682	-0.420406	0.6774

R-squared	0.666953	Mean dependent var	11.22372
Adjusted R-squared	0.619374	S.D. dependent var	3.842806
S.E. of regression	2.370814	Sum squared resid	157.3813
Long-run variance	2.726952		

المتغير التابع: ATM

Dependent Variable: ATM
Method: Panel Fully Modified Least Squares (FMOLS)
Date: 10/24/24 Time: 18:30
Sample (adjusted): 2012 2022
Periods included: 11
Cross-sections included: 3
Total panel (balanced) observations: 33
Panel method: Weighted estimation
Cointegrating equation deterministics: C
First-stage residuals use heterogeneous long-run coefficients
Long-run covariance estimates (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IFCI	0.350827	0.096792	3.624549	0.0011
GLOB	-0.071220	0.152682	-0.466462	0.6445

R-squared	0.456825	Mean dependent var	63.59400
Adjusted R-squared	0.379228	S.D. dependent var	8.971560
S.E. of regression	7.068609	Sum squared resid	1399.026
Long-run variance	14.47185		

الإحالات والمراجع:

المراجع باللغة العربية:

- البنك الدولي. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 05 04, 2024، من www.wordbank.org:https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview
- جمال الجويني، و عبد الكريم قندوز . (2021). أثر التمويل الاسلامي على الشمول المالي في المنطقة العربية. *الصندوق النقد العربي*(8)، 1-34.
- حسين النعمة نغم، و نوري حسن أحمد. (2019). دور الشمول المالي في دعم المالي للمرأة في العراق. *المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك*، *11*(2)، 17-31.
- صندوق النقد العربي. (2017). *نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي*. تاريخ الاسترداد 26 03, 2021، من https://www.amf.org.ae/sites/default/files/econ/amdb/%5Bvocab%5D/%5Bterm%5D/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B4%D8%B1%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%81%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%AF%D9%84%D8%A9.pdf

References in english:

- ISLAMIC CORPORATION FOR THE DEVELOPMENT OF THE PRIVATE SECTOR. (2015). ISLAMIC FINANCE DEVELOPMENT REPORT.
- islamic corporation for the development of the private sector. (2017). ISLAMIC FINANCE DEVELOPMENT REPORT.
- islamic corporation for the development of the private sector. (2022). ISLAMIC FINANCE DEVELOPMENT REPORT.
- ISLAMIC FINANCE COUNTRY INDEX – IFCI 2022. (2022). DDCAP GROUP.
- Priyonggo, S., & Yeny , F. (2018). Role of the development of Islamic finance to financial inclusion: empirical study in Islamic banking countries. Ekonomi & Keuangan Islam, 4(1), 1-8.
- Yingmei , J. (2018). Islamic Financial Development and Cooperation Among. ASIAN JOURNAL OF MIDDLE EASTERN AND ISLAMIC STUDIES, 12(02), 155-166.